ويوجل له بمعنى يمهل المولي وجوبا ان سالت زوجته ذلك اربعة اشهر سوا الحر والرقيق في الزوج والزوجة من حين الايلاء غير رجعية وابتداؤه في رجعية الي منها من حين الرجعة ويقطع المدة ردة بعد دخول ولو من احدهما وبعد المدة لا ترتفع النكاح او خلا له بها فلا يحسب زمنها من المدة وعاد وطي بالزوجة حسي او شرعي غير نحو حيض كتفاس وذلك كمرض وجنون ونشوز وتلبس بفرض نحو صوم كاعتكاف واحرام وضابط لامتناع الوطي معه بما يلحق مشقتها وتستانف المدة بزوال القاطع ولا تبني على ما مضى تنبيه له ما ذكره المصنف من توقف التاجيل على سوالها ممنوع وهو مخالف لقول الشافعي والاصحاب فقد قال الشافعي في الام كما في المطلب ما نصه ومن حلف لا يقرب امراته اكثر من اربعة اشهر فتركته امراته ولم تطالبه حتى مضى الوقت الذي حلف عليه فقد خرج من حكم الايلاء لان اليمين ساقطة عنه اه فلو كان التاجيل متوقفا على طلبها لما حسبت المدة وصرح الاصحاب بضرب المدة بنفسها سوا علمت بثبوت حقها في

في الطلب وتركته قصدا ام لم تعلم حتى انقضت المدة ولا تحتاج الي ضرب القاضي لثبوتها بنص القرآن العظيم حتى قال في الروضة لو كان آل ثم غاب اولي وهو غايب حسبت المدة ثم اذا مضت العدة ولم يطا من غير مانع بالزوجة تخير المولي بطلبها بين الفيئة بان يوجع المولي حلفته او قدرها من مقطوع او بقبل المراة وسمي الوطي فيئة لانه من فاء اذا رجع والتكفير للميمين ان كان حلفه بالله تعالي على ترك وطيها والطلاق للمحلوف عليها بتنبيه كفيئة المطالبة انها تطالبه اولا بالفيئة التي امتنع منها فان لم يفي طالبته بطلاق لقوله تعالي فان فاؤا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم ولو تركت حقها كانت لها المطالبة بعد ذلك لتجدد الضرر وليس لسيد الامة مطالبة لان التمتع حقها وينتظر بلوغ المراهقة ولا يطالب وليها لذلك وما ذكرته من الترتيب بين مطالبتها بالفيئة والطلاق هو ما ذكره الرافعي تبعا لظاهر النص وان قضية كلام المنهاج انها ترد الطلب بينهما فان كان المانع بالزوج وهو طبعي كمرض فمطالبته بالفيئة باللسان بان يقول اذا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)